



# فلسطين والقانون الدولي

للكنوز مجير ضروري

الاستاذ بدار المعلمين العالية

—:٥:—

١ — تميد

اعطت فرصة انعقاد مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن والتضارب الذي حصل بين وجهات النظر العربية والانكليزية والصهيونية مجالا للوفود العربية ان تطالب الحكومة البريطانية بنشر المراسلات التي تبودلت بين المغفور له الملك حسين والسر هنري مكماهون في كتاب خاص بصورة رسمية (١) . ونشرت الحكومة البريطانية ايضا تقرير اللجنة التي تألفت لرفع تقرير خاص عن هذه المراسلات في ١٦ آذار سنة ١٩٣٩ (٢) . كما سبق للحكومة البريطانية ايضا ان نشرت تقرير اللورد بيل (تقرير التقسيم) (٣) ، وتقرير السرجون ودهيد (تقرير رفض التقسيم) (٤) ، ثم نشرت اخيرا ما يسمى بالكتاب الابيض لبيان السياسة التي قررت اتباعها في فلسطين بعد

---

(١) « المراسلات بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون » نشرت في الانكليزية كما يلي :

Correspondence Between Sir Henry McMahon ... and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915 — March 1916 (London : H.M. Stationery Office, 1919), cmd. 5957.

(٢) وعنوانه :

Report of a Committee set up to Consider Certain Correspondence Between Sir Henry McMahon and the Sharif of Mecca in 1915 and 1916 (London : H. M. Stationery Office, 1919), cmd. 5974.

(٣) وعنوانه :

Palestine Royal Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1937), cmd. 5479.

(٤) وعنوانه :

Palestine Partition Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1938), cmd. 5854.

فشل مؤتمر الطاولة المستديرة (٥) • ولا غرو ان دراسة هذه الوثائق الرسمية على ضوء المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بفلسطين وبموجب احكام القواعد العامة للقانون الدولى تمكننا من تحليل تطور الوضع فى فلسطين وتعيين الحقوق القانونية للجهات المتنازعة •

## ٢ — ملكية السيادة

لم تكن فلسطين قبل الحرب العالمية فى حالة ما يسمى فى القانون الدولى بـ ( Res Nullius ) أى حالة وجود ارض لم تكن ملكا لاحد ، وانما كانت « سيادة » فلسطين تابعة للخليفة العثمانى وسكانها من رعاياه • ويستتج من ذلك ان حقوق الجهات المتنازعة الآن على فلسطين يجب ان تستند على الصورة التى انتقلت فيها ملكية وممارسة السيادة من الدولة العثمانية وتعيين الجهة او الجهات التى تنازلت اليها الدولة العثمانية عن سيادتها على فلسطين • وليان ذلك يجب ان نوضح اولا تطور الصلات القانونية بين البلاد العربية والدولة العثمانية بايجاز :

(اولا) ان ثورة الشريف حسين فى الحجاز - وكان الحجاز جزءا من الدولة العثمانية - جعلت مركز العرب فى الحجاز بادىء ذى بدء بموجب القانون الدولى « ثوارا » ( Insurgents ) • ولكن اعتراف الحلفاء بالحسين ملكا على الحجاز جعلت حكومته شرعية وليست بحكومة ثوار ( Recognition of Belligerency ) (٦)  
فاصبح للحجاز شخصية دولية وصار بوسع الحسين ان يرتبط باتفاقيات او معاهدات دولية لها صحتها القانونية •

(ثانيا) كان الشريف حسين قد بدأ يفاوض قبل قيامه بالثورة السر هنرى كمهاون ، المندوب السامى الانكليزى فى مصر وقد اعطته الحكومة الانكليزية حق المفاوضة وعقد اتفاقيات مع الحسين باسمها ، وتم الاتفاق على ان تعترف انكلترا

(٥) وعنوانه :

Palestine : Statment of Policy (London : H. M. Stationery Office, 1939), cmd. 6019.

(٦) راجع عن الوضع القانونى للثوار وانتقال وضعهم الى حكومة محاربين ما يلى :

L. Oppenheim, *International Law* (H. Lauterpacht, ed.), 1937, Vol. I, pp. 119 — 1922; Amos Hershey, *The Essentials of International Public Law*, 1923, pp. 118 — 123; Malbone Graham. *In Quest of a Law of Recognition* (California University Press, 1933), pp. 11 — 12.

باستقلال البلاد العربية كافة ضمن حدود درجة ٣٧ خط عرض شمالا بخط يمتد شرقاً من مرسين وادنة الى جزيرة ابن عمر وإلى الحدود الايرانية فالبحر الهندي جنوباً ؟ ومن ايران شرقاً الى البحر المتوسط والبحر الاحمر غرباً (٧) • ورأى السر هنرى مكماهون بان مقاطعتي مرسين واسكندرونة والبقعة الواقعة غربي دمشق وحمص وحماة وحلب ليست عربية صرفة فاقترح فصلها من الدولة العربية المستقلة (٨) • اما الشريف حسين فقد عارض استثناء هذه المقاطعات ولاسيما حلب وبيروت وأكد بان سكانها المسيحيين هم عرب ولهم من الحقوق كل ما للمسلمين (٩) • وقد اقر السر هنرى مكماهون بوجهة نظر الشريف حسين ولكنه اصر بان ولايات حلب وبيروت والساحل تخص فرنسا ايضاً (حليفة انكلترا) ولذا - قال مكماهون - لا بد من تأجيل البت فيها حتى يؤخذ رأى فرنسا في الموضوع ومن ثم يعلم السر هنرى رأيه للشريف حسين في الوقت المناسب (١٠) • الا ان هذه القضية الملقة بقيت على هذا الوضع من الغموض دون ان يعود السر هنرى لابتداء رأيه فيها •

ووافق الشريف حسين من الجهة الأخرى ان يكون حليفاً لانكلترا ضد الدولة العثمانية مقابل وعد انكلترا لتأسيس دولة عربية مستقلة بموجب الحدود المعينة اعلاه • (ثالثاً) ارسل الملك حسين بعد اعلانه الثورة على السلطان جيشاً عربياً بالاشتراك مع الانكليز لاحتلال فلسطين وسورية • وتم هذا الفتح ودخلت الجيوش العربية الشام قبيل اعلان الهدنة فاصبحت البلاد السورية والفلسطينية تحت الاحتلال العسكري ( Military Occupation ) لـ «جيوش الدولتين الحجازية والانكليزية الا ان السيادة قانوناً لم تزل للسلطان لكنها اصبحت «تتأمر» من قبل السلطات المحتلة حتى تم عقد الصلح وتقرر مصير البلاد تحت الاحتلال العسكري (١١) •

(رابعاً) بعد ان وضعت الحرب العالمية اوزارها اجتمع مؤتمر الصلح في باريس

- 
- (٧) راجع المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون السابقة الذكر ،  
المادة ١ من المراسلات ص ٣ •
- (٨) راجع المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون ص ٨ •
- (٩) المصدر السابق ص ٩ •
- (١٠) المصدر السابق ص ١٢ •
- (١١) راجع اوبنهايم ، المصدر السابق الذكر ، ج ١ ص ٤٥٠ وما بعد •

وعقدت خمس معاهدات سنة ١٩١٩ وهى التى حددت الاوضاع القانونية الجديدة التى طرأت على ممتلكات الدول المغلوبة (١٢) . والمعاهدة التى خصت الدولة العثمانية هى معاهدة سفر . الا ان هذه المعاهدة لم يتم ابرامها من قبل تركيا ولم تتوفر فيها الشروط الدستورية اللازمة لتكون نافذة بموجب القانون الدولى (١٣) . وقد أعيد النظر فى هذه التسوية فى مؤتمر لوزان (١٤) وعقدت معاهدة صلح اعترفت بموجبها تركيا على ان سيادتها على البلاد العربية قد تنازلت عنها بكليتها وان مصيرها يقرر من قبل « الجهات المختصة » (Parties Concerned) (١٥) . فالدولة التركية اذن قد تنازلت عن ملكية سيادتها على فلسطين (وبقية البلاد العربية) الى الدولة (او الدول) التى أشير اليها بالفقرة « الجهات المختصة » . فما هى تلك الدولة او الدول المقصودة فى هذه الفقرة ؟

### ٣ — انتقال السيادة

بوسننا ان نذكر الاحتمالات التالية لتفسير الفقرة « الجهات المختصة » التى جاءت فى المادة ١٦ من معاهدة لوزان :

- (أولاً) دول الحلفاء والدول الملحقه بها (The Allied and Associated Powers)
- (ثانياً) السلطات المحتلة للبلاد العربية
- (ثالثاً) عصبة الامم

(١٢) هذه المعاهدات الخمس هى : معاهدة فرساي فيما يخص المانيا وممتلكاتها ، ومعاهدة سان جرمان فيما يخص النمسا ، ومعاهدة تريانو فيما يخص المجر ، ومعاهدة نويى فيما يخص بلغاريا ، ومعاهدة سيفر فيما يخص الدولة العثمانية .

(١٣) ورفض الاعتراف بها المجلس الوطنى التركى فلا تعتبر مقيدة للدولة التركية . والقاعدة العامة فى القانون الدولى هى ان المعاهدة لا تعتبر نافذة اذا لم يحصل الابرام بالطريقة الدستورية المريعية فى الدولة المختصة . راجع اوبنهايم ج ١ ص ٧٠٠ - ٧٠١ .

راجع ايضا :

Research in International Law (Harvard Law School) Part III, *Law of Treaties*, pp. 739 ff.

(١٤) راجع :

Treaty of Peace With Turkey, Signed at Lausanne on July 24, 1923 (H. M. Stationery Office, 1923), cmd. 1929, Treaty Series No. 16 (1923).

(١٥) راجع معاهدة لوزان ، المصدر السابق ، المادة ١٦ ، ص ٢١ .



## (رابعا) جهات اخرى ذات مصالح خاصة

اما دول الحلفاء والدول الملحقة بها فليس في الامكان اعتبارها جميعا احد هذه الاحتمالات لانها لم تكن كلها قد اعلنت الحرب على تركيا او اشتركت بالحركات العسكرية او عقدت معها معاهدة صلح . فالولايات المتحدة مثلا لم تكن في حالة حرب مع تركيا لانها لم تعلن الحرب عليها . وعلى هذا الاساس لم تكن جانبا متعادلا في معاهدة لوزان . وبهذا الاعتبار غير ممكن ان تكون إحدى الدول المقصودة بالفقرة « الجهات المختصة » . لان القاعدة العامة في القانون الدولي هي ان المعاهدة تخص الجوانب المتعاقدة فقط ( *Pacta tertiis nec nocent nec prosunt* ) . وكما يقول اوبنهايم ان الدول التي لا تكون جانبا في المعاهدة لا تمتنع حقوقا بموجب تلك المعاهدة ولا يترتب عليها واجبات (١٦) . فليس في الامكان ان تقصد الولايات المتحدة اذن . وهكذا قل عن الدول الاخرى من الحلفاء او الدول الملحقة بها ولاسيما تلك التي لم تشترك بالحركات العسكرية ضد الدولة العثمانية مباشرة . وبعد عملية الاختزال هذه يبقى من دول الحلفاء ذات الصلة بالبلاد العربية الدول الآتية : الحجاز وانكلترا وفرنسا . وهذه الدول الثلاث هي التي تؤلف « السلطات المحتلة للبلاد العربية » ، وهذا هو الاحتمال الثاني الذي يتقدم للبحث عنه .

تتألف « السلطات المحتلة للبلاد العربية » من دول الحجاز وانكلترا وفرنسا . وليس من السهولة لاول وهلة تبيان وضع كل دولة وتعيين حقوقها . فهناك اولا الاتفاقية بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون التي - كما بينا سابقا - حددت تأسيس دولة عربية مستقلة . وهناك الاتفاقية السرية التي عرفت فيما بعد باتفاقية سايكس - بيكو ( *Sykes — Picot* ) بين انكلترا وفرنسا تلك التي قسمت البلاد

(١٦) راجع :

L. Oppenheim, *International Law* (H. Lauterpacht, ed.), 1937, vol. I, p. 727.

راجع ايضا كتاب الدكتور كوينسي رايت عن علاقة الولايات المتحدة بمعاهدة الصلح مع

تركيا الآتي :

Quincy Wright, *Mandates Under the League of Nations*, 1930 pp. 486 - 487.

العربية الى مناطق نفوذ انكليزية وفرنسية (١٧) ووضعت فلسطين تحت ادارة دولية (١٨) • واخرجت هذه المعاهدة الى حيز التنفيذ في مؤتمر سان ريمو المنعقد في ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٠ مع بعض التعديل حيث وضعت فلسطين تحت الانتداب الانكليزي • وبقيت فرنسا احد الدول ذات المصالح في البلاد العربية •

الا ان كلا من فرنسا وانكلترا كاتتا قد صرحتا بعد الحرب بان غايتهما من اعلان الحرب على تركيا لم تكن لاختصاص العرب وانما لانشاء دولة (او دول) عربية مستقلة لها حكوماتها المسؤولة • وكان هذا التصريح في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وهو التصريح المشهور بالتصريح الفرنسي الانكليزي (١٩) • ولا تنكر بان ليس لهذا التصريح من الاهمية القانونية ما للمعاهدات اذ هو من قبيل التصريح السياسي (Declaration of Policy) ولكنه يهتما لامرين : (اولا) لانه كان تصريحاً معبراً عن رغبة كل من فرنسا وانكلترا اللتين قررتا الاستمرار على سياستهما السابقة وهذا معناه التمسك باحكام اتفاقية الحسين - مكماهون ؛ (ثانيا) ان التصريح الفرنسي

(١٧) جعل الساحل السوري منطقة نفوذ فرنسية والعراق الجنوبي منطقة نفوذ بريطانية وجعلت فلسطين تحت ادارة دولية • اما بقية البلاد العربية فجعلت ايضا تحت نفوذ انكليزي فرنسي ، فالجانب الشمالي تحت النفوذ الفرنسي والجانب الجنوبي تحت النفوذ الانكليزي • وقد نشرت هذه الاتفاقية السرية حكومة السوفيت على اثر الثورة الروسية ونقلتها عنها صحف اخرى • راجع عن هذه الاتفاقية :

H. W. V. Temperley (ed.), *History of the Peace Conference of Paris, 1924*, vol. VI, pp. 13 — 18.

راجع ايضا تلخيصا لهذه الاتفاقية (عبد خدوري) : المسألة السورية ، ص ٧٨ — ٧٩ • والملحق الاول من كتاب لودر : القول الحق في تاريخ سورية وفلسطين والعراق (تريب نزيه المؤيد العظيم) ص ١٨٣ — ١٨٦ •

(١٨) كان المؤمل في اتفاقية سايكس - بيكو ان تجعل تحت ادارة دولية مؤلفة من كبار دول الحلفاء لاسيما انكلترا وفرنسا وروسيا • ولكن انسحاب روسيا قبيل نهاية الحرب واعادة النظر في الاتفاقية في مؤتمر سان ريمو جعل مصير فلسطين تحت الانتداب الانكليزي •

(١٩) راجع تقرير اللجنة عن المراسلات بين الشريف حسين والسرد هنري مكماهون حيث نشر نص التصريح الفرنسي ص ٥٠ — ٥١ • وكان قد نشر سابقا في وضع مجلات وكتب منها مجلة ( L'Europe Nouvelle ) للسنة ١٩٢٤ ص ١١٩٤ — ١١٩٥ • وتجد ترجمة التصريح الى العربية في كتابنا « المسألة السورية » ص ٨١ •

الانكليزي يلقي ضياء على ما يقصد بالفقرة « الجهات المختصة » من معاهدة لوزان باعتباره صادرا قبل عقد المؤتمر وعلان حق تحرير المصير للبلاد العربية . ويمكننا ان نضيف نقطة ثالثة ايضا وهي ان التصريح الفرنسي الانكليزي يلقي مسؤولية/على انكلترا بوجوب التسك بعودها مع الحسين ( ٢٠ ) .

فالفقرة « الجهات المختصة » التي وردت في المادة ١٦ من معاهدة لوزان (التي بموجبها تنازلت تركيا عن سيادتها على البلاد العربية) يجب ان تفسر بان المقصود منها هم العرب انفسهم . وفلسطين هي احد هذه الاجزاء العربية التي قصدت بالفقرة « الجهات المختصة » .

اما الاحتمال الثالث لتفسير الفقرة «الجهات المختصة» فهو عصبة الامم . ويؤيد هذه النظرية طائفة من رجال القانون منهم الدكتور ك. نسي رايث (استاذ القانون الدولي في جامعة شيكاغو) الذي يرى بان كل ممتلكات الدول المطلوبة قد تنازلت عنها تلك الدول موقتا الى الحلفاء والدول الملحقه بها على ان تنقلها الى عصبة الامم (٢١) . اما الدكتور بنمن بتر (الاستاذ في معهد الدراسات السياسية العاليه بجنيف) فيرى بان الدول المطلوبة هذه قد تنازلت عن ممتلكاتها الى مجلس الحلفاء الاعلى والدول الملحقه بها وان « ادارة » هذه الممتلكات فقط قد عهدت الى عصبة الامم (٢٢) . فسيادات ممتلكات الدول المطلوبة لا تعود الى سكانها بموجب هذه النظرية بل تعود

(٢٠) وكان قد سبق للحكومة البريطانية ان اعطت مثل هذا التصريح بضم دفعات منها رسالة الدكتور هوكارث الى الملك حسين في كانون الثاني سنة ١٩١٨ ، ورسالة الى <sup>صاحب السيادة</sup> السبعة بتاريخ حزيران سنة ١٩١٨ . راجع تقرير اللجنة عن المراسلات بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون عن نص هذه الرسائل ص ٤٨ - ٤٩ ، ص ٤٩ - ٥٠ . كذلك راجع كتاب :

George Antonius, *The Arab Awakening* (London : Hamish Hamilton, 1938), pp. 433 — 434, 435 — 436.

(٢١) راجع : Quincy Wright, *Mandates Under the League of Nations* (Chicago, 1930), p. 487.

(٢٢) راجع : Pitman B. Potter, " Origin of the System of Mandates Under the League of Nations, " *The American Political Science Review*, vol. XVI, 1922, pp. 563 — 583.

نهائيا الى دول الحلفاء (نظر الدكتور بتر) او الى عصبة الامم (نظر الدكتور رايت) .  
 بيد اننا لا نرى رأى هذين الاستاذين فيما يخص تفسير احكام معاهدة لوزان . اجل اننا  
 نتفق معهم فيما يخص تفسير احكام معاهدة فرساي . حيث انها نصت بان المانيا  
 تنازلت عن مستعمراتها الى الحلفاء (ومن ثم الى عصبة الامم) ، ذلك لان ميثاق عصبة  
 الامم قد جعل المادة الاولى من معاهدة فرساي (اى ان صك الانتداب او الفقرة ٢٢  
 من الميثاق هو جزء من معاهدة فرساي) . الا اننا لا نجد ميثاق عصبة الامم جزءا  
 من معاهدة لوزان ولا ذكر للانتداب فيها . فلا يمكن الاخذ بوجهة نظر الاستاذين  
 رايت وبتر فيما يخص احكام معاهدة لوزان . هذا عدا عن كون موقف تركيا الرسمي  
 بادیء بدء كان ضد عصبة الامم . فكيف يصح لنا ان نقول بان تركيا قد تنازلت عن  
 ممتلكاتها الى العصبة ؟ فلا يمكن والحالة هذه تفسير الفقرة « الجهات المختصة » بمعنى  
 العصبة .

واخيرا ، هناك بعض جهات اخرى ذات مصالح خاصة في البلاد العربية لا بد من  
 الاشارة اليها ايضا . واهم هذه الجهات اليهود الاصليون في فلسطين ويؤلفون جزءا  
 من سكان البلاد العربية . وهناك ايضا اليهود الصهيونيون الذين يقطنون بقاعا مختلفة  
 خارج البلاد العربية . وقد حصل هؤلاء على وعد من بريطانيا العظمى لانشاء وطن  
 قومي في فلسطين . اما اليهود الاصليون ، وعددهم حيث لا يتجاوز ٦٠٠٠٠٠ نفس ،  
 فيعتبرون جزءا من سكان الدولة العربية وليس كطائفة منفصلة مستقلة في فلسطين ،  
 وليس هناك اى نص لاعطائهم استقلالا بموجب اتفاقية الحسين - مكماهون .

اما اليهود الصهيونيون خارج البلاد العربية فقد حصلوا على تعهد من بريطانيا  
 العظمى في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ بموجب الكتاب الرسمي الذي ارسله اللورد  
 بلفور الى اللورد روثسيلد (المسمى بتصريح بلفور) الذي بموجبه وعد الانكليز اليهود  
 « العودة » الى فلسطين وانشاء وطن قومي فيها (٢٣) . وقد وافقت دول الحلفاء على  
 هذا التعهد واعتبره العالم الصهيوني تعهدا ضمن له انشاء وطن يهودي في

(٢٣) راجع نص التصريح والظروف التي ادت الى اصداره تقرير اللورد بيل :  
 Palestine Royal Commission Report, p. 22 ff.

## فلسطين (٢٤) \*

يتبين مما سبق ان الفقرة « الجهات المختصة » يجب ان تعنى اما العرب او انكلترا وفرنسا والحجاز . وقد سبق ان قلنا ان انكلترا وفرنسا وعدتا العرب باستقلالهم (بموجب احكام اتفاقية الحسين - مكماهون وبالتصريح الفرنسى الانكليزى) . فالقصدود بالفقرة « الجهات المختصة » اذن - فى رأينا - هم العرب فقط .  
ولكن سبق لانكلترا ان وعدت اليهود بتأسيس وطن قومى فى فلسطين قبل اصدار التصريح الفرنسى الانكليزى وبعد اتفاقية الحسين - مكماهون . فهل فى الامكان اعتبار التمهدين (للرب واليهود) متكاملين او انهما متناقضين ؟

## ٤ - تضارب التعهدات

قلنا ان بريطانيا العظمى قطعت تمهدين فيما يخص فلسطين :  
(اولا) انها وعدت العرب فى اتفاقية الحسين - مكماهون لانشاء دولة عربية فى ضمنها فلسطين .  
(ثانيا) انها تعهدت لليهود بتصريح بلفور ان تؤسس وطنا قوميا لهم فى فلسطين . ولنفحص الآن هذين التمهدين من الوجهة القانونية .  
هنالك ثلاث وجهات نظر مختلفة فيما يخص هذين التمهدين . فالمسيحيون يرون انهم حصلوا على تعهد من بريطانيا العظمى لتأسيس وطن قومى فى فلسطين وان هذا التعهد فى نظرهم لا شائبة قانونية فيه لاسيما وقد اقرته عصبة الامم والولايات المتحدة . ويظهر ان تعهد بريطانيا العظمى للعرب ليس مما يهم اليهود ، وان مجرد صدور تصريح بلفور بعد اتفاقية الحسين - مكماهون يجعله يتغلب (Supersede) على اتفاقية الحسين - مكماهون وانه هو المولى عليه فيما يخص تحديد الوضع القانونى لفلسطين .  
اما وجهة النظر العربية فهى ان بريطانيا العظمى قد عقدت اتفاقية الحسين -

(٢٤) راجع المصدر السابق ص ٢٢ ، ٣٠ ، وايضا خطاب اللورد بلفور :

Earl of Balfour, " Speech in the House of Lords, June 21, 1922, " *Opinions and Arguments From Speeches and Addresses of the Earl of Balfour* (New York, 1928), p. 219.

مكماهون التي بموجبها جلت فلسطين جزءا من الدولة العربية • وبما ان تصريح بلفور هو تعهد من الجانب الانكليزي فقط فيما يخص البلاد العربية ، دون اخذ وجهة نظر العرب ، فهو مناقض لاتفاقية الحسين - مكماهون وليس في الامكان تنفيذه دون موافقة الجانب العربي (٢٥) •

اما وجهة النظر البريطانية فهي ان التمهدين متكاملان ولا تضارب بينهما • فان استثناء ولاية بيروت والمنطقة الواقعة غربي حلب وحماة وحمص من سورية المنوء عنه في كتاب السر هنري مكماهون (٢٦) يمتد ايضا الى فلسطين باعتبار ان فلسطين كانت جزءا من سورية حينئذ (٢٧) • وبهذا الاعتبار يكون الانكليز قد قطعوا وعدا لليهود بانشاء وطن قومي في ارض لم تدخل ضمن الدولة التي وعد الانكليز العرب بانشاءها (٢٨) •

ولنفحص الآن وجهات النظر الثلاث هذه من الوجهة القانونية •  
اما وجهة النظر الصهيونية فضيفة ، لان الاتفاقية المتأخرة بين دولتين لا تعتبر رابطة اذا تضاربت مع اتفاقية سابقة تخص تينك الدولتين • والقاعدة العامة في القانون الدولي هي ان الدولتين المرتبطتين بماهدة يجب ان تعرضا عن عقد اية معاهدة اخرى تضارب او تناقض الماهدة السابقة بينهما • وهذه القاعدة تسمى بقاعدة عدم الاعتراف بمعاهدات تناقض اوضاعا اقرت بمعاهدات سابقة (٢٩) • ونحن نعلم ان الاتفاقية بين الشريف حسين والسر هنري مكماهون هي اتفاقية ثنائية فيما يخص الجانبين العربي والانكليزي ، والقاعدة العامة لنقضها هي باعلان الجانبين - لا الجانب الواحد فقط -

(٢٥) تجد وجهة النظر العربية مبسولة في مقال عوني بك عبد الهادي وفي كتاب جفريس : Aouni Bey Abdul Hadi, " The Balfour Declaration, " *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, November 1932, pp. 12 - 21; J. M. N. Jeffries, *Palestine : the Reality*, 1939, chaps. 6, 10, 11, 12,

(٢٦) المراسلات بين السر هنري مكماهون والشريف حسين ص ٨ •

(٢٧) تقرير اللورد بيل السابق الذكر ص ١٨ - ٢٠ •

(٢٨) راجع خلاصة عامة عن وجهات النظر الثلاث في مقال الاستاذ كوينس رايت التالي : Quincy Wright, " The Palestine Problem, " *Political Science Quarterly*, vol. XLI, Sept. 1926, pp. 384 — 412.

(٢٩) راجع اوينهايم : القانون الدولي (المصدر السابق الذكر) ج ١ ص ٧٠٤ - ٧٠٥ •

بنقضها او الغائها ( ٣٠ ) • ولما كان كلا الجانبين العربي والانكليزي لم يعلن الغاء اتفاقية الحسين - مكماهون فليس لاي الجانبين الحق في اجراء اى تعديل فيما يخص البلاد العربية دون استشارة او موافقة الجانب المتعاقد الآخر • وبما ان تصريح بلفور هو وعد من جانب واحد (الجانب الانكليزي) فيما يخص البلاد العربية دون استشارة او موافقة الجانب العربي ذى المصالح في مثل هذا الوعد ، فليس في الامكان اعتباره متبلا او لاغيا لاتفاقية الحسين - مكماهون • ويذكر اوبنهايم حالة امكان عقد معاهدة ثانية بين جانبين متعاقدين بمعاهدة سابقة وان احوالها الى محكمة دولية لا تؤدي الى اعتبارها غير رابطة ، ولكن على شرط ان لا يلحق الجانب الآخر ضرر هام ، بل على العكس اذا كان في ذلك فائدة له ( ٣١ ) • ولا غرو ان تصريح بلفور لا يتفق وفائدة العرب بل فيه كل الضرر لمصالحهم • وبالنظر لهذه الاعتبارات فان تصريح بلفور على صورته الاولى وحين صدوره لم تتوفر فيه الشروط القانونية •

بيد ان تصريح بلفور قد ضمن في صك الانتداب على فلسطين ووافقت عليه عصبة الامم فاصبح عهدا يجب تنفيذه • ولكن هنا ايضا ، حتى ادخاله في قانون الانتداب ، تنقصه شروط اخرى ليكون عقدا قابل التنفيذ • فان قانون الانتداب (المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم) يستوجب اخذ رأى السكان الوطنيين في تطبيقه وفي اختيار الدولة المتدبة • ورأى السكان الوطنيين اخذ رسميا قبل تطبيق الانتداب فكان ضده وضد تصريح بلفور ( ٣٢ ) •

اما وجهة النظر الانكليزية فتعتبر كلا من اتفاقتي الحسين - مكماهون وتصريح بلفور تمهدين متكاملين غير متضارين • ولنا على ذلك ملاحظتان :

( ٣٠ ) اذا نقض احد الجانبين المعاهدة واراد الجانب الآخر البقاء مرتبطا بالمعاهدة فلا تعتبر المعاهدة ملغية • وقد اقرت هذه القاعدة المحكمة العليا للولايات المتحدة في قضية ( Charles vs. Kelley ) • ولكن بطبيعة الحال ، كما يقول اوبنهايم ، اذا نقض احد الجانبين المعاهدة على شكل يجعل تطبيق بقية البنود صعبا فان الجانب الآخر يضطر الى اعلان الفناء المعاهدة • راجع اوبنهايم ج ١ ص ٧٤٧ (الحاشية) •

( ٣١ ) راجع اوبنهايم ج ١ ص ٧٠٥ - ٧٠٦ •

( ٣٢ ) راجع تقرير لجنة الاستفتاء الاميركية (لجنة كينك - كرين) :  
King — Crane Report on the Near East, *Editor and Publisher*, vol. 55,  
Dec. 2, 1922, pp. 10 — 11.

(اولا) ان الحكومة البريطانية لم تأخذ وجهة نظر العرب حين اعطائها وعدا يخص فلسطين لفصلها عن الدولة العربية (٣٣) •

(ثانيا) لا يوجد في اتفاقية الحسين - مكماهون ما يمكن تفسيره بان فلسطين لم تكن مقصودة كجزء من الدولة العربية حتى تستطيع انكثرتا ان تعطى وعدا لا يمس بمصالح العرب المضمونة في اتفاقية الحسين - مكماهون •

### • — محاولة التوفيق

ان هذا التضارب في وجهات النظر الثلاث دفع الحكومة البريطانية الى دعوة الجهات العربية والصهيونية للتداول سوية في مؤتمر الطاولة المستديرة الذي عقد في الشتاء الماضي للتوصل الى وفاق بين وجهات النظر المختلفة • وحصل مداولات ومناقشات حول حقوق العرب واليهود في فلسطين من الوجهات التاريخية والسياسية والقانونية • ويهمننا هنا الناحية القانونية • وهذه الناحية تناولت الموضوع الرئيسى التالى : هل اعتبرت ام لم تعتبر فلسطين ضمن الدولة العربية بموجب اتفاقية الحسين - مكماهون ؟

(٣٣) يذكر اللورد بيل في تقريره (تقرير تقسيم فلسطين السابق الذكر) بان المنفور له الملك فيصل حين ذهب بعد الحرب لتمثيل العرب في مؤتمر الصلح في باريس قد وافق على تصريح بلغور ثم عقدت اتفاقية بين الامير فيصل والدكتور وايزمن فيما يخص تطبيق تصريح بلغور (راجع تقرير اللورد بيل ص ٢٦ - ٢٧) • وقد اشار بعض اليهود وكذلك المستر مالكوم مكنولند ، سكرتير المستعمرات ، في البرلمان الى هذه الاتفاقية والى رسالة المنفور له الملك فيصل الى الاستاذ فرنكفورت • وقد فند خبر عقد هذه الاتفاقية ورسالة فرنكفورت معالى السيد رستم حيدر في رسالة بحث بها الى جريدة التاميس العراقية ، ومعالى السيد حيدر مطلع على خفايا القضية العربية حين عقد مؤتمر الصلح وكان سكرتيرا للمنفور له الملك فيصل ورئيسا لديوانه مدة خمسة عشر سنة في العراق • راجع مقال معالى رستم حيدر :

Rustum Haidar, " Faisal and Dr. Weizmann, " The Iraq Times, Dec. 1, 1938.

ويذكر اللورد بيل بان اتفاقية فيصل - وايزمان فيها مادة تنص على ان الامير فيصل وعد بمساعدة اليهود اذا حققت المطالبات العربية • ونظرا لعدم تحقيق المطالبات العربية فلا يكون المنفور له الملك فيصل ملزما بهمه من الوجهة القانونية • وشير معالى رستم حيدر في رسالته الى التاميس بانه اذا حدث وكتب المنفور له الملك فيصل بعض الرسائل الى اليهود فذلك لم يكن الا من قبيل الجمالة او اللامسة السياسية لان المنفور له الملك فيصل لم يقصد قط اعطاء فلسطين الى اليهود •



وتألفت لجنة لدرس المراسلات بين الملك حسين والسر هنري مكماهون من ممثلين من العرب والانكليز (٣٤) . واجتمعت اللجنة في بناء مجلس اللوردات اربع دفعات (٣٥) ، وفحصت المراسلات ووثائق اخرى ذات صلة بالموضوع ثم رفعت اللجنة تقريرها الى المستر مالكولم مكدونلد ، سكرتير المستعمرات ، الذي رفع بدوره التقرير الى البرلمان في ١٦ آذار سنة ١٩٣٩ (٣٦) . وقدم العرب في الاجتماع اللجنة الاول مذكرة توضح المراسلات بين الملك حسين ومكماهون من الوجهة العربية . فقدم الانكليز في الاجتماع الثاني مذكرة تبين وجهة نظرهم ايضا . وفي الاجتماع الثالث قدم العرب مذكرة ثانية تتضمن بضع نقاط تتعلق ببعض تعابير المراسلات والظروف التي ارسلت فيها . وفي الاجتماع الرابع قدم الانكليز مذكرة ملخصة بمذكرتهم الاولى . وتنفحص محتويات هذه المذكرات الآن .

اما وجهة النظر الانكليزية فتتلخص كما يلي (٣٧) :

(اولا) ان فلسطين كانت في وضع خاص اثناء الحرب وبهدها ولاسيما قربها من قتال السويس . هذا فضلا عن انها ارض مقدسة للاديان الثلاثة وتحتوى على عناصر غير عربية . وكل ذلك يدفع بريطانيا لفصلها عن بقية الاقطار العربية .

(ثانيا) ان فلسطين قد استتيت من الدولة العربية ضمن المناطق الواقعة غربي الخط من حلب وحماة وحمص والشام بموجب اتفاقية الحسين - مكماهون .

(ثالثا) اعتبرت فلسطين جزء من سورية وعلى هذا الاساس كان السر هنري مكماهون قد استثنىها ضمن منطقة سورية العربية .

(رابعا) ان السر هنري مكماهون نفسه صرح في سنة ١٩٣٧ قائلا بان فلسطين لم يفكر بضمها الى الدولة العربية حين كان يفاوض المغفور له الملك حسين . وهكذا

(٣٤) المثلون العرب هم : السادة توفيق السويدي ، وعبد الرحمن عزام ، وعيسى عبد الهادي ، وموسى المصطفى ، وجورج اطونيوس . اما المثلون الانكليز فهم : اللورد موكام ، والسر كرايتن بوش ، والمستر بكل ، والمستر هيورث دن .

(٣٥) في ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ شباط و ١٦ آذار سنة ١٩٣٩ .

(٣٦) وعنوانه :

Report of a Committee set up to Consider Certain Correspondence Between Sir Henry McMahon ... And the Shariff of Mecca in 1915 and 1916, March 16, 1939 (London : H. M. Stationery Office, 1939), cmd. 5974.

(٣٧) المصدر اعلاه ص ٦ - ٨ ، ٩ .

ايضا صرح السر كلبرت كليتون سنة ١٩٢٣ (وكان السر كلبرت كليتون يساعد السر هنرى مكماهون في مصر بين سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦) .  
اما وجهة النظر العربية فتتلخص كما يلي ( ٣٨ ) :  
(اولا) لا يوجد شك البتة بان فلسطين قصدت في المراسلات بين الشريف حسين والسر هنرى مكماهون لتكون ضمن الدولة العربية وهذا واضح من عبارات المراسلات .

(ثانيا) ان انكلترا لم تمنح فرنسا حقوقا في كل سورية بل في اقسامها الشمالية فقط ، وان المراسلات صريحة بعدم اعطاء فرنسا كل الساحل بما فيه فلسطين . كما ان انكلترا لم تستعمل التعبير « سورية » ليشمل فلسطين على اى وجه .  
(ثالثا) ان نصوص المراسلات لا تدل اى دلالة على اعتبار فلسطين مستتاة من الدولة العربية . كما ان المراسلات لم تذكر فلسطين ضمن المناطق التى استتتها من الدولة العربية .

ولم تصل مناقشات اللجنة الى حل حاسم وعلى هذا الاساس قدمت تقريرا حاويا على وجهات النظر المتضاربة فقط دون ن تمكن من التوفيق بينها . وبناء على ذلك فان الحكومة البريطانية رغم محاولاتها المتكررة لحمل الوفود العربية على الاعتراف لليهود ببعض الحقوق لم يكن بوسعها غير وعد الجهتين بفحص القضية على ضوء مداوات المؤتمر واصدار كتاب خاص يتضمن سياستها الجديدة . وهكذا انفض المؤتمر دون الوصول الى حل مرض للقضية الفلسطينية .

### ٦ - التصريح البريطاني الجديد

على اثر ثورة سنة ١٩٣٩ اذاعت الحكومة البريطانية بانها سترسل لجنة ملكية لدرس القضية الفلسطينية لترفع تقريرا بعد مقابلة الجهات المختلفة في فلسطين . ورفعت اللجنة الملكية (لجنة اللورد بيل) تقريرا يقترح بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية واخرى يهودية بما في الاولى شرقى الاردن ( ٣٩ ) . ولا صادف المشروع

(٣٨) المصدر السابق ص ٥ - ٦ - ٨ - ٩ .

(٣٩) وعنوانه :

Palestine Royal Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1937), cmd. 5479.

معارضة شديدة من الجهات العربية ، وإلى حد من الجهات اليهودية ، وانتقده أيضا بشدة بعض الساسة الانكليز في البرلمان البريطاني اهتمت الحكومة البريطانية المشروع وقررت ارسال لجنة اخرى للنظر في مشروع التقسيم (لجنة ودهيد) فرفعت تقريرا نقضت فيه مشروع التقسيم واتخذت خطة جعل مناطق لليهود وللرب ( ٤٠ ) • وكان مصير هذا المشروع كمصير سابقه لرفضه ايضا من مختلف الجهات ولاسيما من العرب • (راجع مثلا خطب المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين الذي عقد في ٧ تشرين الاول سنة ١٩٣٨) • والواقع ان لجنتي اللورد بيل والسر ودهيد لم تتضمن تقاريرهما سوى مقترحات للحكومة البريطانية ولم تكن الحكومة البريطانية ملزمة لاخذها باكثر من مقترحات لتري الى اى حد تساعد على حل القضية الفلسطينية • فلما وجدت تلك المقاومة الضيفة ، ولاسيما من الجانب العربي ، للمشروعين عمدت الى عقد مؤتمر الطاولة المستديرة لعلها تجد حلا يجعل الجانبين العربي والصهيوني راضيا • بيد ان موقف العرب كان قويا ومصررا على وجوب الحصول على الحقوق التي وعدوا بها اثناء الحرب • وهذا الموقف هو الذي ادى الى فشل مؤتمر الطاولة المستديرة •

كانت هذه المحاولات الفاشلة اذن عاملا الى دفع الحكومة البريطانية اخيرا ان تأخذ مسؤولية منفردة ، دون موافقة الجانبين العربي واليهودي ، لتقرير السياسة التي عزم ان تنتهجها لحل القضية الفلسطينية • ففرض المستر مالكولم مكدونالد كتابا ابيض في ايار سنة ١٩٣٩ على البرلمان البريطاني مصرحا بان الحكومة البريطانية قررت وضع خطة نهائية لحل القضية الفلسطينية بعد ان فشلت المساعي للوصول الى حل مرض من قبل الجانبين العربي واليهودي • ويتضمن الكتاب الابيض تصريحاً جديداً هو خلاصة وجهة النظر البريطانية التي هي في الواقع مزيج من المطالبات العربية والصهيونية ( ٤١ ) • وفيما يلي خلاصة هذا الكتاب :

( ٤٠ ) وعنوانه :

Palestine Partition Commission Report (London : H. M. Stationery Office, 1938), cmd. 5854.

( ٤١ ) وعنوانه :

Palestine : Statement of Policy (London : H. M. Stationery Office, 1939), cmd. 6019.

(اولا) ان التعبير « وطن قومي لليهود » في فلسطين لم يقصد منه في اى وقت بان فلسطين يجب ان تصبح دولة يهودية لا في تصريح بلفور ولا في صك الانتداب على فلسطين ، اذ ان ذلك يتطلب الضغط على الجهات غير اليهودية واستعمال وسائل العنف .

والحكومة البريطانية تؤكد الان كما أكدت في مناسبات اخرى (كالكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢) بانها لم تقصد من التعبير « الوطن القومى لليهود » انشاء دولة يهودية في فلسطين . وانما ارادت تسهيل الهجرة والسكنى في فلسطين تنفيذا للتعهد الذى قطع لهم بتصريح بلفور . والدليل على ان بريطانيا قد فعلت ذلك هو هجرة ما يزيد على ٣٠٠ الف يهودى وسكناهم فلسطين .

(ثانيا) ان المفاوضات بين العرب والانكليز فيما يخص تفسير المراسلات بين الملك حسين والسر هنرى مكماهون لم تسفر عن وفاق بين الجهتين العربية والانكليزية . لان العرب يؤكدون بان فلسطين جعلت ضمن الدولة العربية الموعودة للملك حسين . وان بريطانيا العظمى تأسف لحصول بعض الغموض من فهم عبارات المراسلات ، ولكنها من وجهة نظرها ترى بان « فلسطين الواقعة غربي الاردن كانت مستتاة من الوعد الذى قطعه السر هنرى مكماهون » (٤٢) . وعلى هذا الاساس فلا ترى الحكومة البريطانية وجهة نظر جعل فلسطين دولة عربية صرفة .

(ثالثا) ان بريطانيا العظمى بكونها دولة متدبة على فلسطين يجب عليها ان تشجع انهاء الحكم الذاتى في فلسطين . كما انه بموجب نظام الانتداب يقتضى ان لا تبقى فلسطين دائما تحت الانتداب (٤٣) . ولذا فان الحكومة البريطانية ستسعى للسير بفلسطين نحو اعطائها حكما ذاتيا . ولكن الحكومة البريطانية لا تستطيع الان ان تضع الاسس الدستورية لحكومة فلسطين المستقبلية . الا انها ستسعى نهائيا لتأسيس حكومة مستقلة في فلسطين . وهذه الحكومة يجب ان تكون دولة مؤلفة من العرب

(٤٢) الكتاب الابيض السابق الذكر ص ٥ .

(٤٣) بموجب قانون الانتداب ان هذا النظام ليس دائما ولا بد من الانتهاء . وعلى هذا الاساس يصرح الانكليز بان غايتهم ليست ابقاء فلسطين دائما تحت هذا النظام .

راجع الفقرة ١ ، ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم . راجع ايضا مجيد خندورى :

« نظام الانتداب » ، سنة ١٩٣٣ ، ص ١٩ - ٢٠ .

واليهود وكلاهما سيساهم في ممارسة الحكم ..

(رابعاً) وللوصول الى هذا الهدف ستمر فلسطين بدور انتقال حتى تستعد للدخول في طور الاستقلال بحيث تنقل خلال هذا الدور مسؤوليات الحكم بالتدريج من الحكومة البريطانية الى فلسطين . وستكون مدة هذا الدور عشر سنوات تقم في خلالها مهادنة تحالف بين فلسطين وبريطانيا العظمى تحدد صلاتهما التجارية والعسكرية لتنظيم صلات الدولتين في المستقبل . بيد ان الاقتراح بشأن استقلال فلسطين يتطلب اولاً استشارة عصبة الامم حتى ترفع عن فلسطين نظام الانتداب . (خامساً) بعد ان ترجع السكينة الى فلسطين ستبدأ بريطانيا العظمى بتطبيق سياستها هذه وستسمى لتألف حكومة تنقل اليها بالتدريج مسؤوليات الحكم . وبعد مضي خمس سنوات من دور الانتقال سيتألف هيئة من سكان فلسطين والانتكيز لوضع الاسس الدستورية للدولة الفلسطينية .

(سادساً) اما فيما يخص الهجرة فانها متوقفة نهائياً بعد مضي دور الانتقال . اما في الخمس السنوات الاولى من دور الانتقال فان الحكومة البريطانية ترى ان فلسطين يجب ان تتحمل علاوة على ما فيها من المهاجرين اليهود مقدار ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودي يدخلونها بمعدل ١٠٠٠٠ نفر كل سنة لمدة السنوات الخمس الاولى . ثم يضاف الى ذلك ٢٥٠٠٠ مهاجر آخر من اللاجئين كوسيلة لتخفيف سوء حال اليهود في البلدان التي نالهم فيها الاضطهاد . ولا يسمح تهريب مهاجرين من اليهود ، واذا حدث شيء من ذلك فان عدد المهربين سيخرج من العدد المقرر .

#### ٧ - كلمة ختامية

يتبين من الكتاب الايض ان بريطانيا العظمى اقرت من الوجهة العربية النقاط التالية :

(اولاً) وقف الهجرة الصهيونية نهائياً مع اضافة ٢٥٠٠٠ مهاجر آخر خلال دور الانتقال .

(ثانياً) تحديد معنى الوطن القومي اليهودي في فلسطين بالا يضي تحويل فلسطين الى دولة يهودية واقتصاره على سكنى ما دخل فلسطين من اليهود منذ الحرب .

(ثالثاً) رفع الانتداب عن فلسطين وتأسيس حكومة دستورية تقم مهادنة تحالف بينها وبين بريطانيا العظمى لتجديد الصلات بينهما .

بيد ان العرب يعترضون على الكتاب الايض بالدرجة الاولى لعمومه فيما يخص دور الانتقال وعدم توضيح نوع الحكومة التي ستألف ومدى مساهمة مختلف العناصر التي تتكون منها الدولة الفلسطينية في الحكم . هذا عدا اهمال فكرة تأليف حكومة

عربية في فلسطين او ربط فلسطين بإحد الاقطار العربية الاخرى (٤٤) •  
ومن الجهة الاخرى يعترض اليهود ايضا على الكتاب الابيض لآخذه مبدأ إيقاف  
الهجرة اليهودية نهائيا ومعنى ذلك القضاء على مشروع تحويل فلسطين الى اكرية  
يهودية في المستقبل •

اما من الوجهة القانونية فالكتاب الابيض يهمل حقوق العرب كما حددت في  
اتفاقية الحسين - مكماهون • فهو يستثنى فلسطين من البلاد العربية على حد تفسير  
اللجنة التي فحصت المراسلات بين المغفور له الملك حسين والسر هنري مكماهون  
(١٦ آذار سنة ١٩٣٩) باعتبارها داخلة في المنطقة الواقعة غربي الخط حلب - حماة -  
حمص - الشام • وهذا التفسير كما اشرنا قد رفضه المرب مرارا لانه لا يتفق  
وتفسيرهم لاتفاقية الحسين - مكماهون •

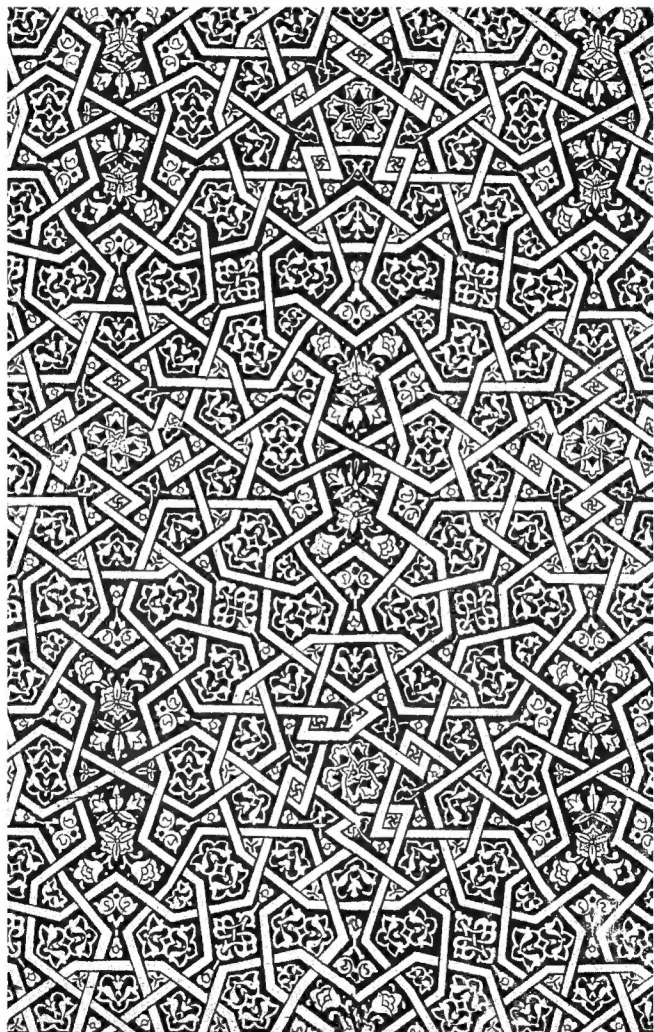
ولما وصل الكتاب الابيض الى عصبة الامم احيل الى لجنة الانتداب الدائمة للفحص  
في اغسطس الماضي ويظهر ان لموقف الجهتين العربية واليهودية دخلا في التأثير على  
لجنة الانتداب الدائمة اذ وقفت منه موقفا سلبيا وقررت رفض الاقتراح البريطاني •  
وهكذا فشل هذا المشروع ايضا •

ان هذا الوضع الذي تطورت اليه القضية الفلسطينية يجعلنا نؤكد القول بان  
حل القضية الفلسطينية يتوقف على تحديد دقيق لحقوق الجهات المتنازعة على فلسطين  
وبيان الحقوق المكتسبة من الوجهة القانونية باحالة الاتفاقيات اما الى محكمة دولية  
او الى لجنة حقوقية محايدة • ورأينا الحقوقي كما يتبين من مقالنا هذا هو ان الاتفاقيات  
تؤيد الوجهة العربية لا اليهودية • هذا من الوجهة القانونية • واما الوجهات التاريخية  
والسياسية والدينية فهي تؤيد وجهة النظر العربية ايضا • وليس غرضنا الآن ان  
نتناول هذه الوجهات الاخرى لان ذلك يخرجنا عن موضوع هذا المقال • بيد ان  
هذه الوجهات لها قيمتها ايضا في تأييد وجهة النظر العربية

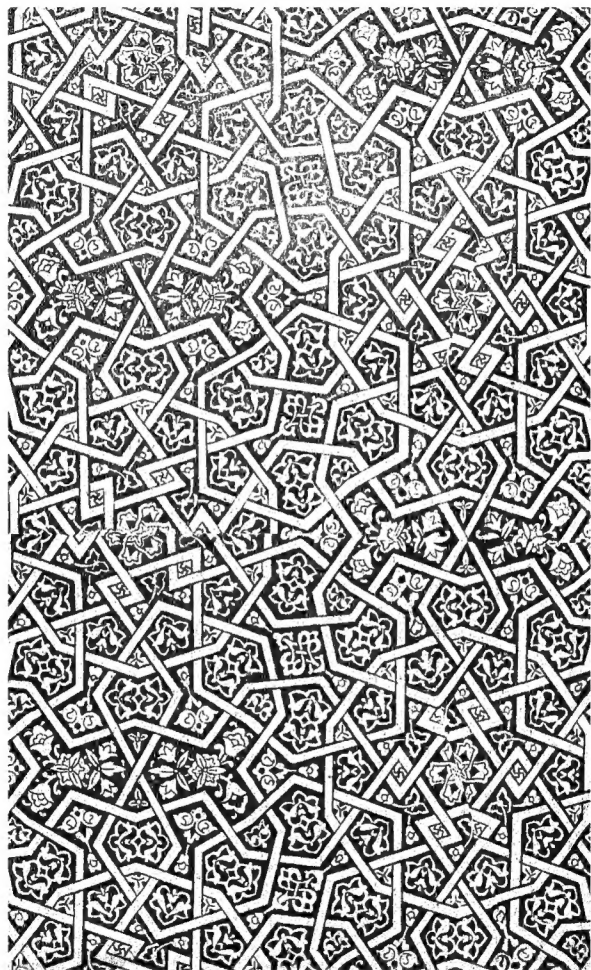
(٤٤) راجع الوجهة العربية في « بيان اللجنة العربية العليا لفلسطين ردا على الكتاب  
الابيض البريطاني » •

وراجع ايضا مقالات « عربي » (السيد اكرم زعير) في جريدة البلاد « الصفحات السود  
في الكتاب الابيض » البلاد ١٩ ايار ١٩٣٩ ، و « ترم المرب بالكتاب الابيض الانكليزي »  
البلاد ٢٢ ايار ١٩٣٩ ، و « نقد السياسة البريطانية في فلسطين » البلاد ٢٦ ايار ١٩٣٩ •  
راجع ايضا محاضرة السيد اكرم زعير في نادى المكتى ببغداد وقد نشرت في جريدة « بيروت »  
٢ حزيران ١٩٣٩ وفيها تنقيد الكتاب الابيض من الوجهة العربية •

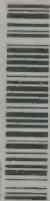








Bibliotheca Alexandrina



0415747